مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع التسهيلات المصرفية وأثرها في دعم التجارة الخارجية "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الساحل السوري"
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، رويدة علي علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5733
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Reality Of Banking Facilities And Their Impact On Supporting Foreign Trade
A Field Study On Banks Operating On The Syrian Coast

Dr. Luai Sayouh*
Rowayda Ali Ali**

(Received 2 / 2 / 2022. Accepted 5 / 4 / 2022)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the reality of banking facilities in its three dimensions (general policies, guarantees, and procedures) and their impact on supporting foreign trade, for the banks operating on the Syrian coast. The researcher used the descriptive /analytical/ method to collect data based on the opinion poll, where the researcher distributed 70 questionnaires to the research sample, 56 of which were retrieved and of which 10 questionnaires were not suitable for analysis, so the total of the questionnaires valid for analysis is 46. The researcher analyzed the data using the statistical analysis program (spss20).

At the end of the research, the researcher reached several conclusions, including: There is a significant impact of banking facilities in its three dimensions (general policies, guarantees, and procedures) in support of foreign trade operations for the banks operating on the Syrian coast.

The researcher presented a set of recommendations, including: Directing bank administrations to pay attention to banking facilities as an activity that contributes to supporting foreign trade, which is reflected in increasing their profits and their active role in the economy, in addition to encouraging banks to increase their support and financing for economic and productive projects because of the great importance of this in the field of Stimulating investment and directing banking facilities towards the productive and industrial sectors and reducing credit directed towards consumer facilities.

Key words: banking facilities, dimensions of banking facilities, foreign trade.

*Professor, Department of Economics and Planning - Faculty of Economics - Tishreen University- lattakia- Syria.

**Postgraduate Student, Department Of International Relations- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria. (rowaydaali@gmail.com

واقع التسهيلات المصرفية وأثرها في دعم التجارة الخارجية
"دراسة ميدانية على المصارف العاملة في الساحل السوري"

الدكتور لؤي صيوح*
رويدة علي علي**

(تاريخ الإيداع 2 / 2 / 2022. قُبِل للنشر في 5 / 4 / 2022)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى دراسة واقع التسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) وأثرها على دعم التجارة الخارجية، وذلك بالنسبة للمصارف العاملة في الساحل السوري. استخدم الباحث المنهج الوصفي/ التحليلي/ في جمع البيانات القائم على استطلاع الرأي، حيث قام الباحث بتوزيع 70 استبانة على عينة البحث وقد تم استرداد 56 منها وكان من بينها 10 استبانات غير صالحة للتحليل فيكون إجمالي الاستبيانات الصالحة للتحليل 46 استبانة. قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (spss20).

وقد توصل الباحث في نهاية البحث إلى عدة نتائج منها: يوجد تأثير معنوي للتسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) في دعم عمليات التجارة الخارجية وذلك بالنسبة للمصارف العاملة في الساحل السوري.

وتقدم الباحث بمجموعة من التوصيات نذكر منها: توجيه إدارات المصارف للاهتمام بالتسهيلات المصرفية كونها نشاط يسهم في دعم التجارة الخارجية، مما ينعكس على زيادة أرباحها ودورها الفاعل في الاقتصاد، إضافة إلى تشجيع المصارف على زيادة دعمها وتمويلها للمشاريع الاقتصادية والإنتاجية لما لذلك من أهمية كبيرة في مجال تحفيز الاستثمار وتوجيه التسهيلات المصرفية نحو القطاعات الإنتاجية والصناعية والتقليل من الائتمان الموجه نحو التسهيلات الاستهلاكية.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات المصرفية، أبعاد التسهيلات المصرفية، التجارة الخارجية.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد–جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالبة ماجستير– قسم العلاقات الدولية –كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية. rowaydaali@gmail.com

مقدمة:

تتخذ المصارف والمؤسسات المالية دوراً مهماً في تسيير الحياة الاقتصادية لأية دولة، وفي تنمية النشاط الاقتصادي لها سواء كان الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي أو التجاري، وتعتبر هذه النشاطات هي عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وذلك على أساس القاعدة التي تقر أن هذه المصارف هي شريان الاقتصاد، وأداة وصل في التجارة الخارجية، ويتمثل دور المصارف في جذب الودائع ومن ثم العمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح.

وإذا لم تقم المصارف بهذا الدور المطلوب منها فهي تحتاج لإعادة النظر في سياساتها المتبعة في منح التسهيلات المصرفية، حيث تعرف التسهيلات المصرفية بأنها تزويد المقترضين باحتياجاتهم من الأموال لتمويل نشاط معين سواء كان تمويل قصير أو طويل الأجل.

كما تعتبر التجارة الخارجية من بين الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطويره ودفع عجلة التنمية، وذلك باستخدام شقيها المتمثلين في التصدير والاستيراد، فهي تعكس واقع السياسات والهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول لذلك لطالما كان السعي إلى تحريرها، وإن توسع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية أدى إلى تعقد العمليات، مما تطلب ضرورة تدخل الهيئات المالية خاصة المصارف، من أجل ضمان السير الحسن لهذه العلاقات وتمويل العمليات التجارية، وتوفير تقنيات وتسهيلات دفع تضمن السير الحسن للتعاملات الدولية، وبالتالي إن اهتمام إدارة المصارف بأداء التسهيلات المصرفية ودراستها وتحليل متغيراتها وتحديد نقاط القوة والضعف وتصحيح القرارات المتعلقة بمنحها تعد من السياسات الإدارية في عمل المصارف ودعماً غير مباشر للاقتصاد بشكل عام.

وبالتالي من خلال ما تقدم نرى بأن هذا البحث هدف الى دراسة واقع التسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) وأثرها في دعم التجارة الخارجية وذلك بالنسبة للمصارف العاملة في الساحل السوري.

مشكلة البحث:

تقوم المصارف بتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، وأهم هذه الخدمات التسهيلات الائتمانية، والتي من خلالها تقوم المصارف بتقديم تسهيلات لإنشاء مشروعات جديدة أو تمويل عمليات التجارة الخارجية، ومن المتوقع أن تلعب هذه التسهيلات دوراً في التنمية الاقتصادية في المجتمع، كما تلعب هذه التسهيلات دوراً مهماً في تحفيز الاستثمار وتطوير البيئة الاستثمارية، وعليه وبناء على الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال سؤالين رئيسين هما:

السؤال الرئيس الأول: ما واقع التسهيلات المصرفية لدى المصارف العاملة في الساحل السوري

ينبثق عن السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما واقع السياسات العامة للتسهيلات المصرفية لدى المصارف العاملة في الساحل السوري.

2- ما واقع الضمانات النقدية والعينية لدى المصارف العاملة في الساحل السوري.

3- ما واقع الإجراءات التي تقوم بها المصارف العاملة في الساحل السوري.

السؤال الرئيس الثاني: ما أثر التسهيلات المصرفية في دعم التجارة الخارجية لدى المصارف العاملة في الساحل السوري.

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: تتجسد الأهمية النظرية للبحث في أنه إطار نظري غني يوضّح المفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث (أبعاد التسهيلات المصرفية، التجارة الخارجية)، ويرصد أهمية هذه التسهيلات في التجارة الخارجية، ومعرفة أثر هذه التسهيلات في حجم التجارة الخارجية، إضافةً إلى منح صورة حية عن المؤسسات المصرفية وأجهزتها المكلفة بتقديم التسهيلات الملائمة.

الأهمية العمليّة: يستمد هذا البحث أهميته من دراسته لواقع التسهيلات التي تقدمّها المصارف وذلك في سبيل دعم عمليات التجارة الخارجية والتبادلات التجارية التي تسهم في زيادة وتطور النمو الاقتصادي للدول، كما تنعكس هذه الأهمية على الاقتصاد الوطني من حيث نوع وحجم التسهيلات المقدمة للتجارة الخارجية وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي للبلد.

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على السياسات العامة للتسهيلات المصرفية في المصارف العاملة في الساحل السوري.

2- التعرف على واقع الضمانات النقدية والعينية في المصارف العاملة في الساحل السوري.

3- التعرف على الاجراءات المتبعة في المصارف العاملة في الساحل السوري.

4- تحديد أثر التسهيلات المصرفية على دعم التجارة الخارجية في المصارف العاملة في الساحل السوري.

5- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تصب في مصلحة دعم التجارة الخارجية وتحقيق فعالية الاقتصاد السوري.

فرضيات البحث:

تتمثّل الفرضية الرئيسة للبحث بالآتي:

الفرضية الرئيسة: هناك تأثير معنوي للتسهيلات المصرفية على دعم التجارة الخارجية بالنسبة للمصارف العاملة في الساحل السوري.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

1- هناك تأثير معنوي للسياسات العامة للتسهيلات المصرفية على دعم التجارة الخارجية.

الفرضية الفرعية الثانية:

2- هناك تأثير معنوي للضمانات النقدية والعينية على دعم التجارة الخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

3- هناك تأثير معنوي للإجراءات المتّبعة على دعم التجارة الخارجية.

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة البحث والبيانات المراد الحصول عليها تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على استطلاع الرأي والذي يصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، حيث تم جمع البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري من الرسائل والأبحاث السابقة والدوريات والكتب العلمية، بالإضافة الى المواقع الالكترونية للمصارف محل البحث، وجمع

البيانات الأوليّة باستخدام استبيان صُمّمَ خصيصاً ليتضمّن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بتحديد واقع التسهيلات المصرفية وأثرها في دعم التجارة الخارجية، وتم استخدام ثنائية الاستبيان والمقابلة لتوزيع الاستبيان ولجمع البيانات عن طريق المسح الميداني للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية من خلال القيام بتصميم استبيان، وبعد جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة تم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS.20) الخاص بتحليل البيانات والمعطيات واختبار فرضيات البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يتكّون مجتمع البحث من المصارف العاملة في الساحل السوري.

أما عينة البحث: اعتمد الباحث على الحصر الشامل لجميع المدراء والمسؤولين عن التسهيلات المصرفية في المصارف العاملة في الساحل السوري.

حدود البحث:

- **الحدود العلمية:** اقتصرت الدراسة على متغير مستقل واحد فقط (التسهيلات المصرفية) ومتغير تابع واحد (التجارة الخارجية).

- **الحدود المكانية:** المصارف العاملة في الساحل السوري (المصرف التجاري السوري، بنك بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، البنك العربي، بنك عودة، بنك بيبلوس، بنك سورية والخليج).

الدراسات السابقة:

1- دراسة(سالم،2016) بعنوان:

أثر التسهيلات المصرفية للبنوك التجارية العاملة في الأردن على النمو الاقتصادي الكلي والقطاعي.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر التسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في الأردن على نمو الناتج المحلي الكلي والقطاعي، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنيّة سنوية للأعوام (1976 – 2015)، بالإضافة الى بيانات ربع سنوية للأعوام (1993 – 2015) للتسهيلات والناتج المحلي الإجمالي. وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لاختبار فرضيات الدراسة قياسياً من أجل معرفة تأثير نمو حجم التسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي والقطاعي وأظهرت نتائج التقدير للبيانات السنوية وجود علاقة تكاملية طولية الأجل بين التسهيلات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الكلية، بالإضافة إلى وجود هذه العلاقة التكاملية طويلة الأجل لجميع قطاعات الدراسة.

2- دراسة (عادل،2018) بعنوان:

أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير مشاكل التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك التجارية على اعتبار أن التسهيلات المصرفية تتخذ دوراً مهماً في تقديم الاحتياجات المادية للمنشآت الاقتصادية. وقد قام الباحث باستخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال تصميم استبيان يحوي 39 عبارة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول تعثّر التسهيلات المصرفية المتعلّقة بالبنك والمقترضين والظروف الخارجية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التسهيلات المصرفية المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنّبها نهائياً ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، كما يُعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك، ومن

أهم التوصيات التي جاء بها البحث: توفير الخبرات والكفاءات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، وضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الائتمان، وأن يكون القرار مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع، وضرورة التعاون بين البنوك في منح القروض الضخمة وذلك توزيعاً للمخاطر.

3- دراسة(subbulakshmi,2017) بعنوان:

دراسة حول رضا العملاء عن التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية في مدينة ساتور (الهند)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل النظرة النظرية لخدمات العملاء للبنوك التجارية وكذلك الأمر تهدف أيضاً إلى التعرف على مستوى وفاء العميل في إدارة حساب مختلف البنوك في ساتور. قام الباحث بجمع البيانات الأولية والتي هي (معلومات عن العملاء) عن طريق اتباع خطة اجتماع بالعملاء، وقد تم جمع معلومات إضافية من موارد مختلفة مثل الحسابات المصرفية واستخدم الباحث النسبة المئوية وتم استخدام طريقة عشوائية بسيطة لتحليل الدراسة بواسطة البيانات المجموعة من 12 بنك. ومن الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال الاختبارات التي قام بها أنه لا توجد علاقة بين الجنس والعمر ومستوى التعليم والوظيفة ونوع الأسرة والدخل الشهري للأسرة ومستوى الرضا عن التسهيلات المصرفية لبنوك القطاعين العام والخاص.

4- دراسة(prakasha,2019) بعنوان:

دراسة عن التسهيلات المصرفية الرقمية بالإشارة الى مدينة كوشالاناجار بمقاطعة البانشاياث في كوداجو (الهند)

يهدف البحث الى دراسة وتحليل العوامل التي تحفّز المصرفيين على تسهيل عملياتها لعملائها في كوشالاناجار بمقاطعة كوداجو، وكذلك يهدف البحث الى دراسة وتحليل رضا العملاء في هذه المدينة. اعتمد الباحث بهذه الدراسة في جمع البيانات الأولية التي حصل عليها الباحث لأول مرة وفي المقام الأول من خلال المناقشات مع المسؤولين والعملاء من مختلف البنوك لفهم التسهيلات المصرفية الرقمية المختلفة التي يقدمها المصرفيون في مدينة كوشالاناجار بمقاطعة كوداجو، كما تتضمن البيانات الثانوية بيانات تم جمعها من الانترنيت والكتيّبات والإعلانات والمجلات والمواد المطبوعة من الجمهور وبنوك القطاع الخاص في مدينة كوشالاناجار بمقاطعة كوداجو. تؤكد نتائج البحث حاجة النظام المصرفي في الهند كافة وليس فقط بمقاطعة كوداجو الى التشغيل الآلي للخدمات المصرفية في مجتمع المبحوثين، كما بيّنت النتائج أن 30% من العملاء لديهم فشل في الشبكة، و20% يواجهون خطا في التشغيل، و27% يشعرون بعدم وجود الأمان في التعاملات الالكترونية، و17% يشعرون بعدم وجود مصادقة للحساب. ومن الاقتراحات التي قدّمها الباحث: يجب على البنوك تثبيت نظام مدعوم بالبرامج المحمية، بحيث تكون هذه البرامج بأعلى اعداد أمان بمستوى الحماية للعملاء، كما يجب على البنك أن يزيد من قدرته على التحكّم وإدارة المخاطر المختلفة الملازمة له، ويجب عليه تطبيق المزيد من الأمن لتقليل المخاطر وزيادة مصادقة العميل مثل التوقيع الرقمي ورقم التعريف الشخصي.

القسم النظري:

أولاً: التسهيلات المصرفية:

1-<u>مفهوم التسهيلات المصرفية:</u>

تُعرّف التسهيلات المصرفية على أنها علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) يتمكن من خلالها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد

المحدد (عبد الحميد،2000)، وعُرّفت أيضاً بأنها: تزويد المقترضين باحتياجاتهم من الأموال لتمويل نشاط معين سواءٌ كان هذا التمويل قصير أو طويل الأجل، ويعتمد نوع التمويل على الحاجة المرتبطة به حيث يتم الحصول على القروض طويلة الأجل لتمويل المشاريع الرأسمالية، وقروض قصيرة الأجل لتمويل العمليات الجارية والمشروعات قصيرة الأجل، ويتم تسديد هذه القروض على أقساط أو دفعة واحدة في تواريخ محددة، ويتم تقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر(شهاب الدين، ابتسام، 2016).

وبرأي الباحث تُعرّف التسهيلات المصرفية بأنها العمليات التي تقوم بها المصارف لتأمين التمويل اللازم لزبون أو لمنشأة سواء كان من خلال منح قروض أو تقديم تسهيل، على أن يقوم الزبون بالتسديد في المستقبل إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه، وذلك مقابل ضمانات يقدمها الزبون للمصرف لقاء تقديمه هذه التسهيلات.

2- أشكال التسهيلات المصرفية:

أشارت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر المالي والمصرفي إلى أنه للتسهيلات المصرفية أشكال عدة منها:

أ- التسهيلات المصرفية المباشرة وتشمل:

القروض: إن القروض تعتبر من المكونات الرئيسية للتسهيلات المصرفية التي تقدم بصورة مباشرة للزبون ويعرف القرض بصورة عامة على انه إمكانية شراء مادة أو استدانة مبلغ بموجب وعد بالسداد (الرفاعي،2008)، إن القروض تعتبر من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحا للمصارف ويُعد منح القروض أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع (الجزار،1993).

السلف: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها المصارف إلى موظفيها وزبائنها الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة (الجزائري ،2008).

عمليات الخصم: الخصم هو عملية ائتمانية يضع المصرف بمقتضاها تحت تصرف زبونه قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند أذني) ودون انتظار اجل السداد ويقوم المصرف بتحمل أجل الدين وتحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمتها في موعدها.

الدفع من تحت الحساب: يسمح البنك لزبونه أن يصبح حسابه مديناً في حدود مبلغ معين أي أن يغطي الحساب في حدود معينة (عوض الله والفولي، 2003).

ب- التسهيلات المصرفية غير المباشرة وتشمل:

الاعتماد المستندي: هو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية أي إن المصرف يضم ذمته إلى ذمة الزبون في أداء الالتزامات التي تنجم عن هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير (خلف، 2006).

خطاب الضمان: تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات ويعرف بأنه تعهد كتابي يتعهد البنك بكفالة أحد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث (الشريف، 2010).

بطاقة الائتمان: هي البطاقة التي تصدرها المصارف تمكن حاملها الحصول على حاجياته من البضائع ديناً (الأشقر،2009).

جـ- الائتمان الايجاري: يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب إلى المصرف يتضمن عدد الأصل ونوعه ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم تأجيره إلى المستفيد منه وفي نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه (الجزائري، 2008).

من خلال ما سبق يرى الباحث أن هناك ثلاثة أشكال من التسهيلات المصرفية هي: المباشرة وتضم (القروض، السلف، عمليات الخصم، الدفع من تحت الحساب) وتعد أهم هذه الأشكال المباشرة القروض، أما الشكل الثاني للتسهيلات المصرفية فهو التسهيلات غير المباشرة وتضم (الاعتماد المستندي، خطاب الضمان، بطاقة الائتمان) وتعد خطاب الضمان أهم هذه الأشكال. أما الشكل الثالث فهو الائتمان الإيجاري.

3- أسس منح التسهيلات المصرفية وشروطها:

إن منح **التسهيلات المصرفية** يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس متعارف عليها هي:(الدغيم واخرون،2006) (شقير واخرون ،2002).

الأمان: يجب أن يتوفر الأمان لأموال المصرف والإطمئنان بأن هذا القرض الممنوح سوف يسترد في المدة المحددة إضافة إلى الفوائد المترتبة بذمة الزبون.

الربح: يجب أن يكون الائتمان الممنوح يحقق أرباح صافية للمصرف من الفوائد المترتبة عليه.

السيولة: إن المصرف مانح الائتمان يجب أن يكون ذا مركز مالي يتصف بالسيولة.

التوافق: ينبغي أن يكون الغرض من القرض متوافقاً مع سياسة الدولة الاقتصادية.

ثانياً: التجارة الخارجية:

1- مفهوم التجارة الخارجية:

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات بين دول العالم المختلفة وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

لكن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية، هو أن التجارة الخارجية هي: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (السرتيني،2009)

ومما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها حركة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية بما يحقق المنفعة المتبادلة للأطراف المشاركة في التجارة، وتتكون من الصادرات والتي هي نقل السلع والخدمات إلى السوق الخارجية، ومن الواردات والتي هي نقل السلع والخدمات إلى السوق المحلية الداخلية.

2- أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن هناك مميزات أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الاخرى. فلو أن الدولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما توجد به أراضيها لما حققت إشباع لحاجيتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه.

وتعد أيضاً التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً وهي تقوم بربط الدول مع بعضها وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، بما أن عمليتي الاستيراد والتصدير تتمّان خارج الحدود الوطنية وبعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة وزيادة الدخل الوطني، وذلك ينعكس بصورة مباشرة وإيجابية على المستوى المعيشي أو القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، (عبد الحميد،2013)(جمال،طيب،2018).

وبرأي الباحث فإن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في جميع الدول سواء المتطورة منها أو النامية من خلال تنشيط التجارة وتسهيل المبادلات التجارية وتشجيع الصادرات والواردات بين الدول مما ينعكس على تحفيز العمليات الاستثمارية في الدولة.

النتائج والمناقشة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات، بالإضافة إلى تحليل سلسلة زمنية من 2006 – 2011 لتأثير التسهيلات المصرفية في دعم الصادرات والواردات في التجارة الخارجية.

وتكونت الاستبانة من أربعة محاور أساسية (السياسات العامة للتسهيلات المصرفية، الضمانات، الإجراءات، التجارة الخارجية)، حيث يتضمن كل محور عدداً من الأسئلة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم اعتماد الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي:

الجدول (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً
الوزن	1	2	3	4	5

وبعد إدخال البيانات على البرنامج الاحصائي (spss.20) قام الباحث بالتأكد من صدق وثبات الاستبانة كما يلي:

أولاً– صدق الاستبانة validity: قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والأكاديميين بهدف تطوير معايير هذه الاستبانة لتصبح أكثر قدرة على قياس الأشياء التي صممت لأجلها.

ثانياً: ثبات الاستبانة Reliability: تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للمحاور الأربعة للاستبانة وكانت قيمة المعامل = 0.81 وهو أكبر من 0.6 ويدل على وجود علاقة اتساق وترابط عالي بين فقرات الاستبانة وهذا يدل على إمكانية ثبات النتائج التي نحصل عليها عند تطبيق الاستبانة.

جدول (2) اختبار معامل الفا كرونباخ

0Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.812	4

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss.20

حيث كانت نتائج الاختبار لكل محور من المحاور كما يلي:

الجدول (3) المحاور الرئيسة للاستبانة

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل كرونباخ الفا
المحور الأول: السياسات العامة للتسهيلات المصرفية	8	0.814
المحور الثاني: الضمانات	6	0.788
المحور الثالث: الإجراءات	5	0.893
المحور الرابع: التجارة الخارجية	5	0.799

المصدر من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج spss.20

الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

يتناول الباحث في هذه الفقرة وصفاً لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسبة المئوية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك وفق مقياس ليكرت الخماسي.

وقد كانت النتائج كما يلي:

أولاً– الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الأول السياسات العامة للتسهيلات المصرفية:

الجدول (4) الإحصاءات الوصفية للسياسات العامة للتسهيلات المصرفية

رقم الفقرة	السياسات العامة للتسهيلات المصرفية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يحرص المصرف على الالتزام بتعليمات سلطة النقد في موضوع التسهيلات	3.45	0.60	عالية
2	يوجد لدى المصرف سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة	3.67	0.61	عالية
3	يوجد لدى المصرف دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان	2.49	0.78	متوسطة
4	يهتم المصرف بحجم ونوعية النشاط الاقتصادي للعميل عند منح الائتمان	3.76	0.79	عالية
5	يوجد لدى المصرف نظام معتمد لتصنيف نوعية العملاء الراغبين في الحصول على الائتمان	3.98	0.82	عالية
6	صلاحيات الفروع محددة في مجال منح الائتمان	3.56	0.77	عالية
7	يتمتع موظفي التسهيلات الائتمانية بالخبرة الكافية لاتخاذ قرار منح الائتمان	3.90	0.84	عالية

8	حجم السيولة لدى المصرف يؤثر على سياسته الائتمانية	3.77	0.69	عالية
	الدرجة الكلية	3.10	0.73	عالية

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس السياسات العامة للتسهيلات المصرفية لدى المصارف العاملة في الساحل السوري.

. حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.10) والانحراف المعياري (0.73) مما يدل على أن درجة اتجاه المبحوثين بوجه عام نحو فقرات السياسات العامة للتسهيلات المصرفية مرتفعة .

ورتبت الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب درجة الوسط الحسابي وقد جاءت أعلى الفقرات: الفقرة (يوجد لدى المصرف نظام معتمد لتصنيف نوعية العملاء الراغبين في الحصول على الائتمان) بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.82). في حين كانت أدنى فقرة (يوجد لدى المصرف دائرة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان) بمتوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (0.78).

نستنتج من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية جداً:

توضح الإجابات حرص المصارف الشديد على الالتزام بتعليمات سلطة النقد وتطبيقها بكل دقة وموضوعية والالتزام بالسياسات الائتمانية المكتوبة والموضوعة مسبقاً والالتزام بالأهداف العامة للمصرف ويتضح ذلك من خلال وجود دائرة ائتمانية متخصصة داخل كل مصرف من عينة الدراسة.

يفسر الباحث هذه النتيجة بمدى اهتمام والتزام الموظفين في المصارف بالسياسات العامة للتسهيلات المصرفية.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الثاني الضمانات

الجدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغير الضمانات

رقم الفقرة	**الضمانات**	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	يهتم المصرف بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار الائتمان	3.2	0.44	عالية
10	يعطي المصرف للكفلاء أهمية كضمان عند منح القروض	3.11	0.67	عالية
11	يعتمد المصرف على نوعية وقيمة الضمانات المطلوبة لمنح الائتمان	2.77	0.58	متوسطة
12	يهتم المصرف بسمعة العميل كضمان لمنح الائتمان	2.84	0.71	عالية
13	تعتبر القدرة الإيرادية لطالب الائتمان محدد رئيسي في تحديد قيمة الائتمان الممنوح	2.96	0.63	عالية
14	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب.	2.76	0.57	عالية

	الدرجة الكلية	2.95	0.51	عالية

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس الضمانات لدى المصارف العاملة في الساحل السوري. حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.95) والانحراف المعياري (0.51) مما يدل على أن درجة اتجاه المبحوثين بشكل عام نحو فقرات الضمانات مرتفعة.

ورتبت الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب درجة الوسط الحسابي وقد جاءت أعلى الفقرات: الفقرة ((يهتم المصرف بالحصول على كافة الضمانات القانونية المطلوبة قبل اتخاذ قرار الائتمان) بمتوسط حسابي (3.2) وانحراف معياري (0.44). في حين كانت أدنى فقرة (يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية في تحديد قبول أو رفض الائتمان المطلوب.) بمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (0.57).

نستنتج من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية:

حرص المصارف على استيفاء كافة الضمانات اللازمة لمنح التسهيلات قبل اتخاذ قرار منح العميل التسهيلات المطلوبة.

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل الثالث الإجراءات

الجدول (6) الإحصاءات الوصفية لمتغير الإجراءات

رقم الفقرة	**الاجراءات**	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	يهتم المصرف بمعرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات المصرفية المطلوبة.	3.11	0.70	عالية
16	لدى المصرف اجراءات واضحة لإدارة التسهيلات المتعثرة	3.71	0.65	عالية
17	يتخذ المصرف إجراء معين بحق موظفي التسهيلات عند قيامهم بمخالفة قوانين وتعليمات المصرف	3.00	0.63	عالية
18	يقوم المصرف بمراجعة دورية لحركة حساب العميل لديه	3.88	0.78	عالية
19	توجد فترة زمنية محددة للحصول على الائتمان	2.32	0.54	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.20	0.66	عالية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس الاجراءات لدى المصارف العاملة في الساحل السوري. حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.20) والانحراف المعياري (0.66) مما يدل على أن درجة اتجاه المبحوثين بشكل عام نحو فقرات الاجراءات مرتفعة.

ورتبت الفقرات ترتيباً تنازليا حسب درجة الوسط الحسابي وقد جاءت أعلى الفقرات: الفقرة ((يقوم المصرف بمراجعة دورية لحركة حساب العميل لديه) بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.78) . في حين كانت أدنى فقرة (توجد فترة زمنية محددة للحصول على الائتمان.) بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (0.54).

رابعاً: الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع التجارة الخارجية:

الجدول (7) الإحصاءات الوصفية لمتغير التجارة الخارجية

رقم الفقرة	التجارة الخارجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
20	تسهم التسهيلات المصرفية في زيادة حجم الصادرات	3.89	0.83	عالية
21	تسهم التسهيلات المصرفية في تمويل الواردات	3.78	0.72	عالية
22	تسهم التسهيلات المصرفية في زيادة الطلب على التمويل لغرض الاستثمار	3.94	0.89	عالية
23	تسهم التسهيلات المصرفية في توفير السيولة لدعم التجارة الخارجية	3.91	0.83	عالية
24	تسهم التسهيلات المصرفية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة	3.99	0.88	عالية
	الدرجة الكلية	3.74	0.76	عالية

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس أثر التسهيلات المصرفية على التجارة الخارجية لدى المصارف العاملة في الساحل السوري. حيث تشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.74) والانحراف المعياري (0.76) مما يدل على أن درجة اتجاه المبحوثين بوجه عام نحو فقرات التجارة الخارجية مرتفعة.

ورتبت الفقرات ترتيباً تنازليا حسب درجة الوسط الحسابي وقد جاءت أعلى الفقرات: الفقرة ((تسهم التسهيلات المصرفية في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة) بمتوسط حسابي(3.99) وانحراف معياري (0.88) . في حين كانت أدنى فقرة (تسهم التسهيلات المصرفية في تمويل الواردات.) بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري (0.72).

تعبر هذه النتيجة عن قناعة راسخة لدى أفراد العينة على دور التسهيلات المصرفية في دعم الصادرات والواردات وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

نبين فيما يلي قيم وكميات الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال سلسلة زمنية من 2006– 2011

الجدول (8) قيم الصادرات والواردات والميزان التجاري وكمياتها (2006-2011)

العام	القيم بالمليون ليرة سورية			الكميات بآلاف الأطنان		
	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري
2006	505.012	531.324	26.312-	22.477	19.205	3.272
2007	579.034	684.557	105.523-	17.801	21.925	4.123-
2008	707.798	839.419	131.621-	19.828	24.972	5.144-
2009	488.330	714.216	225.886-	16.579	26.462	9.883-
2010	569.064	812.209	243.145-	18.769	23.933	5.164-
2011	505.107	964.928	459.821-	13.534	24.702	11.168-

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم الصادرات كانت أكبر من الواردات في عام 2006، مما انعكس إيجاباً بتحقيق فائض في الميزان التجاري. وأما في عام 2007 أصبحت الواردات أكبر من الصادرات وبمعدل متزايد حتى عام 2011، الأمر الذي انعكس سلباً على الميزان التجاري محققاً عجز متزايد من عام 2007 وحتى عام 2009 لينخفض العجز في عام 2010 ثم يعاود الارتفاع نهاية الفترة في عام 2011.

وفيما يلي جدول يوضح مساهمة المصارف في دعم التجارة الخارجية من خلال التسهيلات المصرفية الممنوحة بالليرة السورية والقطع الأجنبي:

الجدول (9) توزع التسهيلات المصرفية الممنوحة وفق القطاع الاقتصادي

	توزيع التسهيلات وفقاً للقطاع الاقتصادي متضمنة التسهيلات المصرفية الممنوحة						
البند	الرصيد في نهاية العام					الرصيد في الربع الأول	
	2006	2007	2008	2009	2010	2010	2011
التسهيلات بالليرة السورية	591.015	725.105	955.715	1.081.677	1.261.108	1.097.747	1.280.458
الأهمية النسبية	%98.40	%98.10	97.30%	%97.00	%96.10	%96.80	%95.80
التسهيلات بالقطع الأجنبي	9.788	14.021	26.293	33.040	51.836	36.138	56.098
الأهمية النسبية	%1.60	%1.90	%2.70	%3.00	%3.90	%3.20	%4.20
إجمالي التسهيلات المصرفية	600.802	739.126	982.007	1.114.717	1.312.945	1.133.885	1.336.556
قطاع خاص	254.750	305.524	390.112	496.019	620.846	514.728	644.461
الأهمية النسبية	%42.40	%41.30	%39.70	%44.50	%47.30	%45.40	%48.20
المؤسسات العامة الاقتصادية	236.772	327.862	480.183	532.187	592.359	531.243	592.066
الأهمية النسبية	%39.40	%44.40	%48.90	%47.70	%45.10	%46.60	%44.30

يلاحظ الباحث أن:

- ✓ إجمالي التسهيلات المصرفية عام 2006 هو (600.802) منها (254.750) قطاع خاص بنسبة (42.40%)، و(236.772) المؤسسات العامة الاقتصادية بنسبة (39.40%)
- ✓ إجمالي التسهيلات المصرفية عام 2007 هو (739.126) منها (305.524) قطاع خاص بنسبة (41.30%)، (327.862) المؤسسات العامة الاقتصادية بنسبة 44.40%
- ✓ إجمالي التسهيلات المصرفية عام 2008 هو (982.007) منها (390.112) قطاع خاص بنسبة 39.70%، (480.183) المؤسسات العامة الاقتصادية بنسبة 48.90%
- ✓ إجمالي التسهيلات المصرفية عام 2009 هو (1.114.717) منها (496.019) قطاع خاص بنسبة 44.50%، (532.187) المؤسسات العامة الاقتصادية بنسبة 47.70%
- ✓ إجمالي التسهيلات المصرفية عام 2010 هو (1.312.945) منها (620.846) قطاع خاص بنسبة 47.30%، (592.359) المؤسسات العامة الاقتصادية بنسبة 45.10%.

اختبار الفرضيات:

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بحساب:

معامل الانحدار المتعدد: وذلك لمعرفة جوهرية العلاقة بين المتغير المستقل (التسهيلات المصرفية) والمتغير التابع (التجارة الخارجية) كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول (10) معامل الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.811	.799	.786	.14705

أبعاد النموذج:

المتغيرات المستقلة: السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات

المتغير التابع: التجارة الخارجية

يستنتج الباحث من الجدول السابق:

يوجد علاقة ارتباط بين المتغير المستقل التسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) وبين المتغير التابع (التجارة الخارجية)، حيث أن معامل الارتباط (0.811) وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها قوية، كما نجد من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد (R Square) هي (0.799) أي أن المتغير المستقل التسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) يفسر أو يشرح (79.9%) من التغير الموجود في المتغير التابع أداء التجارة الخارجية.

الجدول (11) تحليل التباين معامل أنوفا

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression Residual 1 Total	6.136 1.751 7.888	3 44 45	2.045 022.	37.274	.000[b]

أبعاد النموذج:

المتغيرات المستقلة: السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات

المتغير التابع: التجارة الخارجية

من جدول تحليل التباين أنوفا يجد الباحث أن قيمة (F)المحسوبة بلغت (37.274) وهي دالة إحصائيا حيث مستوى الدلالة (0.00) وهو أقل من (0.05) لذلك نقبل الفرضية الرئيسية والقائلة **(يوجد أثر للتسهيلات المصرفية في التجارة الخارجية** مما يدل على معنوية النموذج ككل.

النتائج والتوصيات:

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- يوجد تأثير معنوي للتسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) على دعم عمليات التجارة الخارجية. حيث كان معامل الارتباط (0.811) وهو ارتباط موجب، وتوصف العلاقة بين المتغيرين بأنها قوية، كما أن قيمة معامل التحديد (R Square) (0.799) أي أن المتغير المستقل التسهيلات المصرفية بأبعادها الثلاثة (السياسات العامة، الضمانات، الاجراءات) يفسر أو يشرح (79.9%) من التغير الموجود في المتغير التابع أداء التجارة الخارجية.

2- يوجد لدى المصارف عينة البحث سياسة ائتمانية واضحة ومكتوبة، إضافة إلى نظام معتمد لتصنيف نوعية العملاء الراغبين في الحصول على الائتمان.

3- تساعد التسهيلات المصرفية المقدمة من المصارف في زيادة حجم الصادرات، وفي تمويل الواردات، وتوفير السيولة اللازمة لدعم التجارة الخارجية.

4- يؤثر حجم السيولة لدى المصارف عينة البحث على سياساتها الائتمانية.

5- إن المصارف كافة تهتم بالحصول على ضمانات كافية قبل اتخاذ قرار الائتمان.

اعتماداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من استنتاجات يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي ومواكبته للتطورات التكنولوجية العالمية، وتكييفه مع القوانين والإصلاحات المحلية والدولية، بحيث يتم تسريع عمليات التمويل من خلال الأنظمة التكنولوجية، واختصار الخطوات الروتينية وتجنب العمل البيروقراطي حيث يحتل عامل الزمن دوراً جوهرياً في عمليات التمويل وعقد الصفقات الخارجية.

2- تشجيع المصارف على خفض سعر الفائدة ومراعاة الشفافية والوضوح في طريقة احتسابها، الأمر الذي من شأنه زيادة الإقبال على طلب التسهيلات المصرفية من الأفراد والمؤسسات.

3- إعادة النظر بالصلاحيات الممنوحة لمديري المصارف بخصوص المبالغ المقررة للزبائن (أفراد ومؤسسات) للمساهمة الجادة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

4- اهتمام إدارات المصارف بالتسهيلات المصرفية كونها نشاط يسهم في دعم التجارة الخارجية، ويحقق لها عوائد إضافية تُعيد توظيفها في مشاريع استثمارية مما يزيد من أرباحها ودورها الفاعل في الاقتصاد.

5- إن المصارف تلعب دوراً كبيراً في تمويل ودعم التجارة الخارجية، ويكون ذلك من خلال التسهيلات المصرفية التي تقدمها، وحتى يكون هذا الدور كبيراً يجب أن تتجاوز المصارف فكرة الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل. هذا فيما يخص التسهيلات المصرفية المباشرة، أما فيما يخص التسهيلات المصرفية غير المباشرة فعليها المساهمة بفاعلية بتقديم هذه التسهيلات والتي على رأسها الكفالات المصرفية والتي تكون في أغلبها كفالات لدعم عمليات التجارة الخارجية.

References:

1. Al-Jazaery, Nael Rasoul Saeed, Monetary Policy and its Impact on Bank Credit, Master Thesis, Administrative Technical College, Baghdad, 2008.
2. Al-Daghim, Abdel Aziz and others, credit analysis and its role in rationalizing bank lending operations, Tishreen University Journal, No. 3, Volume 28, 2006.
3. Khalaf, Falih Hassan, Islamic Banks, Modern Book World for Publishing and Distribution, Edition 1, Jordan, 2006, p. 448.
4. Al-Jazzar, Jaafar, Banks in the world, their types and how to deal with them, Dar Al-Nafais for Publishing and Distribution, 3rd Edition, Jordan, 1993, p. 216.
5. Al-Ashqar, Omar, A Legal Study in Credit Cards, Dar Al-Nafaes for Publishing and Distribution, Edition 1, Jordan, 2009, p. 180.
6. .l-Rifai, Omar Naseem, A Dictionary of Business Administration Terms, Shuaa Publishing and Science House, Aleppo, 2008, p. 614.
7. Shukair, Faeq al-Akhras and others, Accounting for Banks, Dar Al Masirah for Printing and Publishing, 2nd Edition, Jordan, 2002, p. 364.
8. Abdel Muti Abdel Hamid, Universal Banks, their Operations and Management, University House, Alexandria, Egypt, 2000, p. 103.
9. Salem, Ali, The Impact of Banking Facilities for Commercial Banks Operating in Jordan on Macroeconomic and Sectoral Growth, Master's Thesis, University of Jordan, 2016.
10. Shihab El-Din, Ibtisam, The Market Share of Credit Facilities and Its Impact on the Profitability of Jordanian Commercial Banks, Unpublished Master's Thesis, College of Business, Middle East University, Amman, Jordan, 2016.
11. Al-Siriti, Mr. Mohamed Ahmed, The Economics of Foreign Trade, Roya Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Egypt, first edition, 2009.
12. Hamsha Abdel Hamid, The Role of Foreign Trade Liberalization in Upgrading Exports Outside the Hydrocarbons Sector in the Light of the Current International Developments - Algeria Case Study - Note Introduction to Obtaining a Master's Degree in

Economic Sciences, International Economics, Mohamed Khider University of Biskra 2012/2013.
13. Adel, Habil, The Impact of Troubled Banking Facilities on Algerian Public Banks, Al-Badael Al-Eqtisadi Journal, Volume Five, Issue One, University of Djelfa, 2018.
14. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin. Principles Of Corporate Finance. 10th, Ed. New York: Mcgraw-Hill. 2011.
15-Ross, Stephen A. &Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D.. Fundamentals Of Corporate Finance. 9th, Ed. New York: Mcgraw-Hill. 2010.
16-Prakasha,M,N, A Study Of Digital Banking Facilities With Reference To Kushalnagar Town Panchayath District Of Coorg. Journal Of Management (Jom), Volume 6, Issue 6, November – December 2019.
17-Subbulakshmi . A Study On Customer Satisfaction On Banking Facilities Of Commercial Banks In Sattur Town . Shanlax International Journal Of Commerce, Vol. 5 No. 4 October 2017.